قيادي في تنظيم القاعدة دعي لتناول الغداء في البنتاغون بعداعتداءات ١١ أيلول

واشنطن/ ا.ف.ب

أعلن المتحدث العسكري الكولونيل ديف لابان أن أنور العولقي، وهو إمام يمني يحمل الجنسية الاميركية، دعي الى البنتاغون بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في اطار الجهود التي بذلتها وزارة الدفاع للتواصل مع المجتمع الاسلامي بعد الاعتداءات.

وقال لابان "ما توصلنا اليه حتى الان هو ان الامر كان مبادرة غير رسمية من قبل العاملين في مكتب وزارة الدفاع بعد الإعتداءات من اجل تفهم اكبر للاسلام". وكانت شبكة "فوكس نيوز" اول من نقل ان العولقي تناول الغداء مع مسؤولين عسكريين ومن وزارة الدفاع، وذلك استنادا الى وثيقة لمكتب التحقيقات الفدرالي "اف بي آي."

واجازت ادارة الرئيس الحالي باراك اوباما قتل العولقي الذي يشتبه في انه وراء ثلاثة مخططات ضد الولايات المتحدة من بينها عملية اطلاق نار في قاعدة فورت هود العام الماضي ومحاولة فاشلة لتفجير طائرة متوجهة الى الولايات المتحدة يوم عيد الميلاد بالاضافة الى محاولة تفجير سيارة في ساحة تايمز سكوير في نيويورك.

وقالت موظفة لا تزال تعمل في وزارة الدفاع لـ"اف بي آي" العام الماضي انها ساعدت على تنظيم الدعوة بعد سماعها العولقي يخطب في الكسندريا في ولاية فرجينيا. واضافت انها "تتذكر انها تأثرت بالامام فقد ندد بالقاعدة وبالهجمات الإرهابية"، بحسب وثيقة مكتب التحقيقات التي نشرتها "فوكس نيوز" على موقعها الالكتروني.

وتابعت الوثيقة ان امين عام الجيش الاميركي انذاك كان مهتما باستضافة "مسلم معتدل" ليخطب امام حضور في البنتاغون. وبدأ الـ"اف بي آي" يحقق حول العولقي بعد اعتداءات ٩ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ بسبب علاقاته مع بعض الانتحاريين.

الا ان المسؤولين في البنتاغون الذين وافقوا على الدعوة لم يكونوا على ما يبدو على علم بان الـ" اف بي بي" مهتم بالعولقي. واستجوبت الموظفة في البنتاغون من قبل الـ "اف بي آي" ضمن التحقيقات في عملية اطلاق النار في قاعدة فورت هود التي اسفرت عن ١٣ قتيلا.

وبرز اسم العولقي المقيم في اليمن حاليا، العام الماضي بعد ان تبين انه كان على اتصال وثيق بالرسائل الالكترونية بالميجور نضال حسن طبيب النفس الفلسطيني الاصل المتهم باطلاق النار على زملائه في فورت هود. واشاد العولقي بحسن ما قام به قائلا ان المسلمين مثل حسن يجب ان يخدموا في القوات الاميركية فقط اذا ارادوا ان يشنوا هجمات مماثلة.

صفقة الأسلحة للسعودية ٨ ملايين دولار يوميا على مدى ٢٠ عاما

واشنطن/ CNN

أبلغت إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الكونغرس بشأن خطط لسنوات عدة ذات علاقة بصفقة أسلحة أمريكية للسعودية بعدة مليارات من الدولارات، والتي تشمل بيع ٨٤ طائرة مقاتلة من طراز "إف – ١٥" ونحو ٢٠٠ طائرة مروحية، بالإضافة إلى تحديث حوالي ٧٠ طائرة مقاتلة متقادمة من طراز "إف – ١٥"، بكلفة إجمالية تصل إلى ٦٠ مليار دولار وعلى مدى ٢٠ عاماً.

هذه الصفقة تهدف إلى زيادة وتوسيع العلاقات العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح للسعودية حماية أمنها ونفطها، الذي يعد "حيوياً لمصالحنا الاقتصادية"، وفقاً لما ذكره مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية والعسكرية، أندرو شابيرو، خلال مؤتمر صحفي في وزارة الخارجية الأمريكية.

الصفقة ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" في الثالث عشر من أيلول الماضي، فإنها يمكن أن تخلق كذلك ما يزيد على ٧٥ ألف فرصة عمل، ويستغرق استكمال مكوناتها بين ٥ إلى ١٠ سنوات، وفقا للصحيفة التي ذكرت أن الاتفاق سيشمل ٨٤ طائرة مقاتلة، إلى جانب ٧٠ مروحية "أباتشي" و٧٢ "بلاك هوك،٣٦ طائرة "لتل بيرد."

بما أن قيمة الصفقة تصل إلى ٦٠ مليار دولار وعلى مدى ٢٠ عاماً، فهذا يعني بحسبة بسيطة أن على السعودية أن تدفع ٣ مليارات دولار سنوياً، أي ما يزيد على ٨ ملايين دولار يومياً.

السعودية كانت قد احتلت المركز الأول في مشتريات السلاح من مصادر مختلفة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، إذ بلغت قيمة مشترياتها من السلاح حوالي ٣٤,٩ مليار دولار.

هذا يعني أن الصفقة الحالية تقل عن إجمالي مشتريات السعودية من السلاح خلال العقد السابق، وتحديداً خلال الفترة المذكورة، أي بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨.

السؤال الذي يطرح نفسه، هل السعودية بحاجة إلى هذه الأسلحة فعلاً، وما أهميتها الاستراتيجية؟

في ظل الظروف القائمة في الشرق الأوسط، وحالة عدم الاستقرار في الزاوية الجنوبية الغربية للسعودية، أي اليمن، حيث التهديدات المتصاعدة من جانب تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والحرب التي خاضتها صنعاء ضد الحوثيين في شمالي البلاد، ودخول المتمردين الحوثيين الأراضي السعودية، يبدو أن الرياض بحاجة إلى أسلحة.

ولكن بالتأكيد يبدو أن الصفقة تفوق احتياجات هذا الواقع في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة العربية.

على أن التهديد الأكبر الذي يواجه السعودية، بالنسبة للكثير من الخبراء، قد يكون قادماً من الشرق، وتحديداً ما وراء الخليج، حيث إيران التي تبدو أكثر قوة وقدرة عسكرية.

ورغم أن السعودية أعلنت غير مرة بأنها لا تنظر إلى إيران بوصفها تهديداً، إلا أن الواقع يشير إلى العكس، فطهران لا تفتأ تكشف عن قدراتها العسكرية بين الحين والآخر، خصوصاً مع المناورات التي تجريها في منطقة الخليج.

والسعودية بالنسبة إلى إيران "على مرمى حجر"، وبالتالي فإن التهديد الإيراني يظل قائماً، بصرف النظر عن تصريحات الجانبين حول عدم تهديد أي منها للأخرى.

أما إسرائيل، فهي، حتى مع الصفقة السعودية الأخيرة، مازالت الأكثر تفوقاً من الناحية العسكرية الصرفة، خصوصاً وأن طبيعة الأسلحة الواردة في الصفقة لا تشكل تهديداً كبيراً لإسرائيل، التي تمتلك طائرات مقاتلة أكثر تطوراً، إضافة إلى أن الولايات المتحدة، وبحسب الأنباء، قد ضمنت من خلال هذه الصفقة التفوق النوعي الإسرائيلي.

وأشادت بجهود العرب لبناء الاطار لدولة فلسطينية في المستقبل قائلة ان تحسين نظام الادارة العامة يساعد على خلق بيئة مواتية لتعزيز النمو والاستثمار. لكنها اضافت قولها ان الدولة الناشئة ستحتاج الى مزيد من المساندة وخاصة من العالم العربي الذي تخلف عن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في تقديم التمويل.

الإخوان والانتخابات.. مقاطعة بالأردن ومشاركة في مصر

القاهرة – عمان / وكالات

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين لها قيادة دولية، إلا أن موقفها من مقاطعة الانتخابات البرلمانية في الأردن، والمشاركة بها في مصر، لفت انتباه عدد من المراقبين، حيث قالوا إن الجماعة لها قرارات "قطرية،" تتعلق بطبيعة النظام السياسي في كل دولة.

ففي الأردن، أكد حزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، مقاطعة العملية الانتخابية التي ستجري في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، "ترشيحاً وانتخاباً،" وفقا لبيان أصدره، وأكد فيه أن المقاطعة "تهدف إلى إيصال رسالة قوية لأصحاب القرار، بضرورة أعادة النظر في قانون الانتخابات، وإدارة العملية الانتخابية، كمدخل لإصلاح سياسي بات أولوية لا تحتمل التأجيل".

وقال الدكتور إرحيل غرايبة، نائب الأمين العام للحزب، الذي يعد من المعارضة الوحيدة الفاعلة في الأردن، في تصريح صحفي من العاصمة عمان، إن المقاطعة، وحتى تكون ناجحة "يجب أن تكون مقاطعة شاملة،"

وأضاف غرايبة أن حزب جبهة العمل الإسلامي يريد أن يوجه رسالة إلى الجميع مفادها أن "السير في الوضع الحالي يؤدي بالبلاد إلى مزيد من التدهور على جميع الأصعدة، ولن يتم الإصلاح السياسي إلا عبر برلمان فاعل ومؤثر".

عادة ما تذهب معظم المقاعد في أي انتخابات أردنية إلى مرشحين قبليين أو رجال أعمال، أو أولئك المؤيدين للحكومة، ورغم مشاركة الإسلاميين في انتخابات سابقة، إلا أنهم لم يتمكنوا من تشكيل أغلبية مؤثرة في برلمان للملك سلطة مطلقة في حله، وفقا للدستور الأردني.

وردا على سؤال حول جدوى المقاطعة بدلا من المشاركة وتنفيذ البرامج الإصلاحية، قال غرايبة: "جربنا وشاركنا في أكثر من خمسة مجالس نيابية حتى الآن، وتبين لنا أن مجلس النواب يتم تفصيله سلفا لكي يلائم مناطق وعشائر وحسابات أخرى."

وتابع، أن قانون الانتخابات الأردني "لا يكرس التنافس بين القوائم والأحزاب والأفكار، وسيبقى المجلس (النيابي) عاجزا وغير قادر على القيام بمهامه أبدا، وسينتج برلمانا لا يمثل الشعب الأردني تمثيلا حقيقيا."وعلى الجانب الآخر، في مصر، أعلنت جماعة الأخوان المسلمين، أكبر تجمع للمعارضة المصرية، أنها ستشارك في الانتخابات البرلمانية المقررة في نوفمبر/ تشرين ثاني المقبل، للمنافسة على ٣٠ في المائة من مقاعد مجلس الشعب في مصر.

وقال الدكتور عصام العريان، عضو مكتب الإرشاد، والمتحدث باسم الجماعة في مصر، إن "الأصل لدى الإخوان جميعا هو المشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية،" معتبرا أنه "لا يوجد تناقض بين مقاطعة الجماعة الانتخابات في الأردن، ومشاركتها في مصر."

وأضاف العريان في حديث لـ سي ان ان ، أن المشاركة من عدمها "تعود لتقدير الجماعة للموقف الذي يتوقف على المناخ السياسي في البلد نفسه".

ومضى يقول إن "الأردن دولة ذات نظام ملكي يسعى لأن يكون دستوريا، والانتخابات الأردنية مرت بمراحل عدة، ثم تم تغيير قانون الانتخابات بطريقة مريبة، ما أدى إلى اتخاذ حزب جبهة العمل الإسلامي لقرار المقاطعة للضغط على الحكومة."

وأردف: "لكن في مصر ظروف الإخوان مختلفة، فالأصل لديها المشاركة، ولديها الرغبة أيضا في أن تكون حزبا سياسيا، ولكن النظام يمنعها من ذلك،" لافتا إلى أن الإخوان في مصر "جربوا المقاطعة عام ١٩٩٠ وفشلت في تحقيق أهدافها، إذ أن الحكومة رحبت بها ورأت أنها في مصلحتها."وكان محمد بديع، المرشد العام للجماعة المحظورة في مصر، أعلن مشاركة الإخوان "بعد استطلاع آراء مجالس شورى الإخوان بالمحافظات، ومكاتبها الإدارية التي وافقت جميعها على المشاركة، وكذلك ذوي الرأي والفكر،" وفقا لبيان نشر على موقع الجماعة على الإنترنت.ونقل البيان عن بديع قوله، في مؤتمر صحفي إن "الإخوان بكل محافظة سيقومون بإعلان تفاصيل المرشحين وأعدادهم، والدوائر التي سيدخلون الانتخابات بها، وفقًا لظروفهم المحلية، وتماشيًا مع قرار مجلس الشورى العام".وقال بديع، وفقا لبيان الجماعة، إن المشاركة ضرورية من أجل "ممارسة الشعب لحقوقه الدستورية والقانونية، والتصدي للفاسدين والمفسدين، وعدم ترك الساحة السياسية مجالاً خصبًا لهم بدون حسيب ولا رقيب، وتعظيمًا للإرادة الشعبية للأمة، وترسيخًا لسنة التدافع.

كلينتون: الحوار هو السبيل الوحيد لحث خطى السلام في الشرق الاوسط

واشنطن / (رويترز)

حذرت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون اسرائيل والفلسطينيين قائلة انه لا توجد "وصفة سحرية" لاجتياز المأزق بشأن مفاوضات السلام لكنها قالت انه يمكن مع ذلك التوصل الى اتفاق ببذل جهود جادة.

وكانت كلينتون تتحدث في جماعة مؤيدة للفلسطينيين تساند وضع نهاية سلمية للصراع. وقالت ان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس مازالا كلاهما ملتزمين بحل الدولتين على الرغم من خلاف ينذر بافساد محادثات السلام التي تتوسط فيها الولايات المتحدة بعد اقل من شهرين من اطلاقها.وقالت كلينتون في مأدبة أقامها فريق العمل الامريكي بشأن فلسطين "المفاوضات ليست سهلة لكنها ضرورية للغاية وتأجيل القرارات أسهل دائما من اتخاذها."

وأضافت قولها "لا يمكنني أن أقف هنا اليوم وأقول لكم انه توجد وصفة سحرية اكتشفتها ستؤدي الى اجتياز المأزق الراهن. لكننا نسعى كل يوم لخلق الظروف المناسبة لاستمرار المفاوضات ونجاحها"..."وكانت مفاوضات السلام المباشرة قد بدأت في الثاني من سبتمبر ايلول لكن الفلسطينيين أوقفوها بعد ان انقضى في ٢٦ من سبتمبر أيلول تجميد اسرائيلي مدته عشرة اشهر على بناء المساكن في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة.

ويخشى الفلسطينيون ان تتسبب المستوطنات في حرمانهم من دولة لها مقومات البقاء. ويقول نتنياهو الذي تجاهل مطالب امريكية متكررة بمد العمل بالحظر على البناء الاستيطاني ان مستقبلهم يجب أن يتقرر على مائدة التفاوض وألا يكون شرطا للمحادثات.وتشكل الاحتمالات التي يشوبها الغموض للمفاوضات المباشرة تحديا لحكومة الرئيس الامريكي باراك اوباما الذي قال انه يعتقد انه بمقدور الجانبين التوصل الى اتفاق خلال عام.

وقالت كلينتون ان جورج ميتشل المبعوث الخاص لحكومة اوباما سيعود الى المنطقة قريبا.

وكررت كلينتون رسائل بعثت بها الى اسرائيل ودعت الجماعة الفلسطينية الى التركيز على ما يمكن تحقيقه بالمفاوضات لا على ما قد يتم التضحية به.

واضافت قولها "اني أعلم انه يوجد الذين يعتقدون أنهم اذا انتظروا أو سعوا طويلا بما فيه الكفاية فانه يمكنهم تفادي تقديم تنازلات او التفاوض. ولكني هنا لاقول ان الوضع ليس كذلك. ولن يضمن هذا سوى مزيد من المعاناة ومزيد من الاسى ومزيد الضحايا."

واضافت قولها انه يجب على اسرائيل ان تفعل المزيد لتخفيف الحصار الاقتصادي لقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس لكنها استدركت بقولها انه يجب على الدول ان تنأى بنفسها علانية عن حماس وجماعة حزب الله اللبنانية وهما من ألد اعداء اسرائيل ويلقيان مساندة قوية من سوريا وايران.

البحرين: الموروث الاجتماعي عقبة أمام المرأة بالانتخابات

المنامة/ CNN

ثمة تراجع ملحوظ في إقبال المرأة البحرينية في الانتخابات القادمة، إذ وصل عدد المرشحات إلى سبعة، وهو الأمر الذي يضعف من احتمال فوز أي منهن، بحسب مراقبين، عدا واحدة فازت بالتزكية لعدم وجود منافسين، مقارنة لثمان ترشحن عام ٢٠٠٢، و١٨ خضن العملية الانتخابية عام ٢٠٠٦.

أسباب العزوف النسوي اختلفت بحسب المرشحات، إذ برزت عضو مجلس الشورى الأكاديمية، الدكتور فوزية الصالح، تغيبها عن الانتخابات القادمة، لكونها لم تدخل في مؤسسة الديمقراطية في الوقت الراهن، وإجادتها للعبة السياسية، ومعرفة الأطراف الحقيقيين فيها.

وقالت الصالح في حديثها الخاص: "لم تستطع المرأة في البحرين أن تخوض تجربة التنافس الحقيقي التي أتاحتها لها العشر سنوات الماضية. فقد كانت طوال دورتين تقع على هامش حركة المنافسة السياسية، ومن مظاهر ذلك قلة عدد المرشحات في المجلس النيابي، وعدم قوة الأسماء أو الحضور السياسي للأسماء المشاركة، وعدم وجود (كاريزما) سياسية بين المرشحات، عدا مرشحة أو اثنتين على الأكثر."

وأضافت: كما، ظلت المرأة على هامش تحرك الجمعيات السياسية الذي رافق التجربة الديمقراطية، حيث راهنت الكتل السياسية (الجمعيات) وحتى المستقلين على العمل الخدمي في الدوائر. وفي هذا السياق لم تستطع المرأة المنافسة في هذا المجال على الإطلاق لأسباب اجتماعية."

واستعرضت الصالح التجارب السابقة، فقالت: "ولم تدفع الجمعيات السياسية بأية عناصر سياسية تستطيع أن تخلق التوازن والقبول السياسي داخل اللعبة السياسية، حيث ترشحت غالبية المرشحات في عام ٢٠٠٦ كمستقلات بنسبة ٩٠٪ عدا مرشحتين فقط ترشحن من جمعيات سياسية. وفي ٢٠١٠ ترشحت مرشحة واحدة فقط بدعم من جمعية سياسية، والباقي ترشحن كمستقلات، بالإضافة إلى نظرة المجتمع المدني إلى المرأة سلفاً بأنها غير جديرة بالثقة والمصداقية السياسية."

وأشارت الصالح إلى أن تجربة المرأة البحرينية في المجال السياسي محدودة جداً، والحركة النسائية طوال أكثر من ثلاثة عقود هي حركة اجتماعية خيرية. ورغم وجودها وحضورها الذي يوازي حضور القيادات التي أسسها المجتمع المدني، إلا أن الأعمال هذه لم تتراكم لتخلق الشخصية القوية كمستقلة تثبت حضورها."

وطالبت الصالح "بتهيئة المناخ الملائم للمرأة عبر التعليم وبلورة مفهوم وتنمية الروح الديمقراطية لدى طلبة الجامعات من النساء بالتحديد، وذلك عبر انخراطهن في الاتحادات الطلابية التي تنمي لديهن العمل النقابي والسياسي. بالإضافة إلى تعزيز دور المجلس الأعلى للمرأة وبرامج مجلس التنمية السياسية لتشجيع عدد أكبر من النساء على الانضمام إلى النقابات والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة المهنية، مثل جمعية الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرها."

أما الناشطة السياسة عائشة بنت خليفة القعود، فترى أن "المجتمع البحريني كباقي المجتمعات العربية، مجتمع ذكوري مقيد."

وأضافت تقول: "بالإضافة إلى أن تجربة عدم نجاح أكثر من مرشحة في الانتخابات عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٦ لم يشجع النساء المشاركة في الانتخابات الحالية، كما أن هناك توازنات وقوى مجتمعية تساهم في عدم فوز امرأة،" مدللة بذلك على الجهد الذي بذله المجلس الأعلى للمرأة، الذي ترأسه السيدة الأولى في البحرين، الشيخة سبيكة بنت إبراهيم ال خليفة، "لوصول احد النساء للمجلس عام ٢٠٠٦ بدون تزكية، ولكن كل هذه الجهود لم تفلح."

ويبدو أن الغالبية يلوم المجتمع، إذ ترى المرشحة الدكتور منيرة فخرو، وهي الوحيدة التي تدعمها جمعية سياسية " وعد "، بأن من أهم العقبات التي تواجه المرأة هو نظرة المجتمع لها، "رغم أن النساء البحرينيات اثبتن وجودهن،."

فيما عزت المرشحة مريم الرويعي، والتي تنافس البرلماني الشيخ جاسم السعيدي، وهو من يصفه البعض بأنه "المرشح الجدلي" القريب من الحكومة، بالقول بأن "إحجام المواطنات عن الترشيح في المجلسين النيابي والبلدي يعود إلى ثلاثة أسباب، أولها كلفة الحملة الانتخابية ماديا، والإعداد البشري وقاعدة بيانات وغيرها من المواضيع التي تكلف الكثير، وتفوق قدراتهن كمستقلات في العملية الانتخابية."

وأضافت الرويعي تقول: "والسبب الآخر هو إحجام الجمعيات السياسية الرئيسية ،التي تحوز على مقاعد في البرلمان، عن ترشيح نساء بدلا من رجال، رغم وجود الكفاءات في هذه الجمعيات، والثالث يعود للموروث الاجتماعي."

وقالت: "ورغم هذه المعوقات، عندي أمل في الفوز على مرشح فاز في دورتين انتخابيتين، ولكن الأداء هذه المرة هو الأهم بالنسبة إلى الناخب."ويبدو أن عامل التحدي اتضح جليا في بعض القرارات، مثل قرار المرشحة زهرة حرم، التي تنافس عضو مجلس نيابي سابق من جمعية الوفاق في عقر دار الوفاق، حيث تقول: "إن مجرد ترشحي دعوة لتشجيع المرأة للمبادرة والمشاركة السياسية، فهي بداية الطريق أمام المعترك السياسي"."

وبالنسبة إلى العقبات، تقول حرم، "إن من بين العقبات عدم دفع الجمعيات للمرأة، ونقص الخبرات المتخصصة في مجال عمل الحملات الانتخابية لدينا، فمعروف أن فريق العمل يعتبر أهم من المال. كما أن بعض الجهات التي تدعي النهوض بالمرأة، مثل المجلس الأعلى للمرأة في البحرين، لا يعمل على تذليل هذه الصعوبة، رغم طرحه المال الذي يصرف – ليس في أوجهه الدقيقة- على برامج للناخبين وأخرى غير مفيدة، بينما ننحن النساء نحتاج لدعم لوجستي."

وزيرة الصحة السابقة، وعضو مجلس الشورى الدكتور ندى حفاظ، قدمت عشرة توصيات لحصول المرأة على مكاسب برلمانية والوصول إلى قبة البرلمان، وهي إيجاد التدابير القانونية و الإدارية، ودراسة تجارب الكويت و الأردن والمغرب وتونس ومصر، واستكمال المنظومة التشريعية الداعمة لتمكين المرأة، ووضع إستراتيجية وخطة تنفيذية لبرامج إعلامية منظمة و مدروسة لتوعية المجتمع ولتغيير الصورة النمطية للمرأة، وتدريس مبادئ حقوق الإنسان والمساواة في المناهج التعليمية، وزيادة فرص التدريب لرفع قدرات المرأة لتولي المناصب القيادية، والتحالف مع المؤسسات السياسية و الاقتصادية، وزيادة عدد النساء في المناصب القيادية المعينة، واستدامة برامج التمكين السياسي للمرأة.

وأكدت حفاظ، على أن من أهم التحديات التي تواجه المرأة هو هيمنة الموروث الاجتماعي، والموروث ذو الصبغة الدينية، وحداثة المشروع الإصلاحي، والمشاركة الانتخابية للمرأة والرجل، وهيمنة الذكورية في المراكز القيادية المعينة، وبعض المؤسسات الرسمية وضعف الثقافة الدستورية والقانونية والثقافة السياسية بين النساء، ونقص التشريعات الداعمة.